لبنان: الإصلاح المردود والخراب المنشود" لأحمد بيضون" الأول ناقص والثاني فائض أما زواجهما فلا يصنع وطناً

- تعليقات (0)
- طبع
- البريد

- روجيه عوطة
- 2012-09-19

resizeresize small

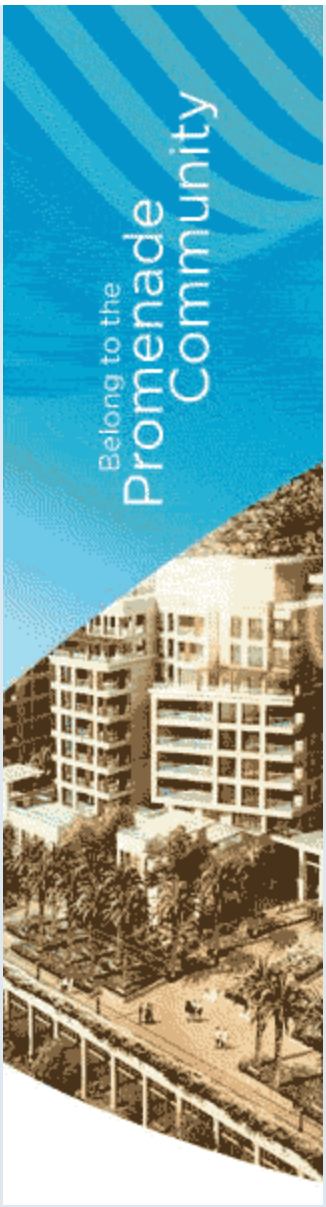

ما إن انقلب الموقت الطائفي على الإنتقالي المدني في مواد نصه الدستوري حتى كرّس النظام اللبناني الهوية الطائفية ورسخها في المجال العام. يأتي كتاب أحمد بيضون، "لبنان: الإصلاح المردود والخراب المنشود"، الصادر عن "دار الساقي"، ليقبض على آليات انقلاب الموقت وانتاجاته السياسية والمجتمعية المختلفة. والحال، أن القبض على عناصر بنية الموقت الذي تحوّل إلى دائم دستوري ومؤسسي، بفعل الدهاء والاعتباط والتعسف في التعامل مع النص التشريعي من جهة، واستثمار تاريخ الصراع الطائفي في لبنان أو جبله منذ ستينات القرن التاسع عشر من جهة أخرى، يتطلب منهجاً أدواتياً تفكرياً، من المعلوم أن كتابة بيضون تمتاز به. يضيف المفكر إلى هذا المنهج لغة مركبة من نزعتَي الأفهمة والأدب، يتواصل فعلها في صوغ المسائل وطرحها على طول صفحات الكتاب وأقسامه الثلاثة. يبدأ برسالته عن تردي التجربة اللبنانية، وهي تشكل الفصل السياسي من تقرير التنمية البشرية الوطني عام 2009 تحت عنوان "دولة المواطن"، ويقفل مطاف كتابه بنهاية مفتوحة على أسئلة متعلقة بالآتي من أيام لبنان، البلد الساحة والنظام الأزمة. ليست الأجوبة عن الإستفهامات الختامية سوى "بنات مستقبل لا يسع التنبؤ بما سيحمله أن يتجاوز حد التخمين". ولكن لن يكون بدّ من تجديد النظر بل أيضاً من تجديد آلة النظر أي عيون الناظرين. يقضي التجريد الطائفي على الكائن المجتمعي في أبعاده، فلا يصبح عضواً في أمة ولا يُخترع كفرد غير تابع للجماعات الأولية

والتقليدية، لكنه يبقى واحداً من الكائنات التي خرجت من طبيعته الإنسانية إلى وحدة مغلقة، أي الطائفة، لا حضور له فيها ولا دور سوى عند احتدام الصراع بين الجماعات- الطوائف، ومزاولته العنف المادي والرمزي بعيداً من أي "مناظرة" تساوي بين المتنافرين والمتناقضين تحت سقف دولتي ضليع في التحكيم والتحديد والتوحيد. أما الدولة اللبنانية، المنشودة والمردودة، فلا قدرة لها على حماية الخصوصي من تجاوزات العمومي أو تلافي الإختلاط الخانق بين المجالين العام والخاص، فينصاع الأول لأحكام الثاني ومسالكه حتى يعجز عن التقاط "ذراته" الأساسية في المؤسسات والساحات ووراء المتاريس اللبنانية التي يرفعها مواطنون- جماعات، لا مواطنون- أفراد. كأن الكائن الطائفي "مواطن" في جماعة تتضح له مع مرور الوقت كممر إلى حقوقه وضامن لها، ولاسيما أن الدستور الذي عليه أن يصون وجوده غامض وخاضع لـ"المخيلة الطائفية"، ميثاقاً وصيغةً. يعطل هذا التبلّر الطائفي كل سعي إصلاحي قد يشفي البلد من أورامه التي بدت في مناسبات عدة أنها تشكل جسمه المهدد دوماً بالزوال الأهلي، وخصوصاً أن الطائفية السياسية من صلب الإجتماع اللبناني وليست طارئة عليه، كما أنها شبكة مجتمعية تغذي الفساد واحتكار المصلحة العامة وتتحمس لهما. من نتائج التحوّلات التاريخية التي طرأت على النظام الطائفي اللبناني، تقاسم الإختصاصات بين الطوائف، فتتخصص كل واحدة منها في ميدان سياسي معيّن، وتطغى عليه مستثمرةً إياه انطلاقاً من الهوية الطائفية الضيّقة مهما اتسعت لشعارات ومفاهيم كثيرة. فالطائفة الشيعية، ممثلةً بقطبها الأوّل، "حزب الله"، انفردت باختصاص المقاومة والتحرير. الطائفة السنية، اتخذت على عاتقها مهمّة الإنماء والإعمار، التي رمز لها وجسّدها مشروع رفيق الحريري الإقتصادي، المركّز في بيروت، ووسطها على الخصوص، فجرى تطييف الإعمار وديونه. مع انتهاء الحرب، تعهدت الطائفة المارونية شعارَي السيادة والإستقلال، متشبثةً باختصاصها القديم الذي يعود إلى مرحلة تأسيس "الكيان".

جراء الإختلاط الطائفي بالمدني، وغلبة الأول المستمرة، تتعوّق الحرية في المجال العام المبعثر، وتُقهَر وتُشَل حتى يعيث النظام فيها قمعاً وقتلاً، بلا رادع أو قانون يشرع المناظرة بدل العنف، ويقرب وجهات النظر في قلب المكان العام الواحد، من دون إتلاف المغايرة والإختلاف في المدينة، التي هي فضاء المناقشة والمداولة الأساس.

غير أنها في لبنان، وفي حال عاصمته، ليست سوى مدينة نُتف، يتداخل فيها الرعب بالنشوة والخطر بالغبطة، نتيجة توزع حريتها أشلاء اجتماعية، إذا جمعناها اتضح نوعها، أي أنها أسوأ الحريات، أنتجها الإستعصاء وأنتجت التنازع، "جذر الحرّية في بيروت ممتدّ من تربة اللاناموس هذه، ما خلا السهو والغلط. وحين لا تكون الحرّيات بنات الناموس المحبوبات أو ربيباته المصونات نكون على مسافة أفلاك من أم الشرائع، ودعك من عاصمة الحريات". مثلما يتعايش الطائفي الميليشيوي مع الفرد المدني في هذه المدينة، تشرع الحرية القتل كما تكرس الخلق. الإثنان يختلطان ويتداخلان، فالحرية نفسها التي تسمح للمثقف بأن يقف في وجه السلطة منتقداً إياها، تسمح للقاتل بأن يضع عبوة ناسفة تحت مقعد سيارته، وينقر على زر التفجير كي يتوزع جسد الثقافة أشلاء مثل مدينة بيروت التي لا تناقش قاتلها، لكنها تتجرأ على قتل محبيها ومؤرخيها.

لا غرابة إذا كانت بيروت قاتلة، وهي عاصمة نظام، الاغتيال فيه "نمط انتاج سياسي" وحق يحصن ويقوّي كل نظام غير شرعي شعبياً، "يقاتل ذوداً عن هذا الحق حتى الرمق الأخير. وذاك أنه ما إن يسقط هذا الحق حتى يصبح النظام نفسه آيلاً للسقوط".

يرى المفكر والكاتب أحمد بيضون الواقع بعيداً من كدر الألفة وبهتان العادة، ويشقّ حصانة النظام اللبناني ويخترقها قابضاً على آليات حكم طوائفه وتذريرها كائناتها في المجال العام المشتت، حيث الإصلاح خراب فائض والخراب إصلاح ناقص.